

PROVISIONAL

S/PV.3222  
27 May 1993

ARABIC

## مجلس الأمن



### محضر حر في مؤقت للجلسة الثانية والعشرين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقدة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الخميس، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، الساعة ١٧١٠

(الاتحاد الروسي)

الرئيس: السيد فورنتسوف

الرئيس:	الإسبانية
السيد يانبيز بارنوييفو	باكستان
السيد ماركر	البرازيل
السيد ساردنبرغ	جيبوتي
السيد علهاي	الرأس الأخضر
السيد بربوسا	الصين
السيد لي جاوشنغ	فرنسا
السيد مريميه	فنزويلا
السيد أريما	المغرب
السيد السنوسي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السير ديفيد هناي	نيوزيلندا
السيد اوبراين	هنغاريا
السيد إردوس	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة ألبرایت	اليابان
السيد هاتانو	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧١٠.

### إقرار جدول الأعمال

#### أقر جدول الأعمال

#### الحالة في قبرص

##### تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/25492)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن اليوم وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/25492). وأمام أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/25831 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/25647 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة. أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن هذا هو الحال.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ماركر (باكستان)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد باكستان تمام التأييد المبدأ القائل بأن تمويل عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية تتحملها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٧ (٢) من الميثاق، وبأنه ينبغي معاملته باعتباره نفقات للأمم المتحدة بموجب الجدول الخاص الحالي للاشتراكات المقررة، الذي يأخذ في الحسبان على وجه الخصوص المسئولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. فنحن ننظر إلى تبرعات الدول الأعضاء باعتبارها تدبيراً مكملاً لذلك المبدأ الراسخ وليس بدليلاً عنه. وبناءً عليه، صوت وفدي مؤيداً مشروع القرار السابق أثناء نظر مجلس الأمن في مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في جلسته الـ ٣٢١١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣.

إن النص الحالي لمشروع القرار المعروض على المجلس يمس قضايا تتجاوز ما هو أساساً مسألة فنية. وفي رأينا أنه كان من الأصح لو احتفظ مشروع القرار بتركيزه على المشكلة الفنية المتعلقة بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والتي تعد هدفه الأساسى المعلن. وهذا يصدق بصفة خاصة

بالنظر الى أن المفاوضات بين الطرفين المعنيين تمر الآن بمرحلة حساسة للغاية. ويعتقد وفدي أن مشروع القرار بصيغته الحالية قد يكون له أثر غير مقصود على المحادثات الجارية التي استؤنفت بين الجانبين في نيويورك. وفي هذا المنعطف الحرج من المهم أن يبذل مجلس الأمن كل جهد ممكن لتشجيع تلك العملية ولتحث الجانبين على المضي قدما بغية التوصل الى حل سياسي يقبله الجميع.

إن وفدي يؤيد تمام التأييد الجمود التي يبذلها الأمين العام بحثا عن تسوية سياسية لمسألة قبرص. ونعتقد أن حل قضية قبرص لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محادثات تعقد بين الطائفتين من أجل إنشاء دولة قبرص الاتحادية ذات الطائفتين والمناطقتين، على أساس الاتفاق الإطاري الذي اقترحه الأمين العام، وقرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠). وبباكستان، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ستواصل تقديم تأييدها التام والكامل لمساعي الأمين العام في هذا المضمار. وتحث الأطراف المعنية على ألا تضيع الفرصة الحالية لتحقيق السلام. وفي الوقت ذاته، نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتوجه غاية الحذر حتى لا يبعث للطرفين المعنيين بأية اشارات يمكن أن يساء تفسيرها.

على ضوء تلك الاعتبارات سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة

.S/25831

#### أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إسبانيا، البرازيل، جيبوتي، الرئيس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: باكستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بوصفه القرار ٨٣١ (١٩٩٣). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد

بلادى بهذا القرار والفرص الجديدة التي يتىحها لضمان أن تتمكن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من مواصلة دورها الأساسي في إضفاء الاستقرار على الحالة في قبرص. ونحن نعتقد أن هذا الدور يشكل عامل رئيسيا في الحفاظ على مناخ يتيح للطرفين أن يجريا مفاوضات جادة تؤدي إلى إيجاد حل نهائى لمشكلة قبرص. ونؤيد تأييدا كاملا جهود الأمين العام التي بذلها في اجتماعاته مع قادة الطائفتين البرصيتين من أجل التوصل في هذا الأسبوع إلى اتفاق بشأن الوثائق الثلاث المتعلقة بتدابير بناء الثقة. وإننا نؤيد الأفكار الواردة في هذه الوثائق وأعربنا للطرفين عن أملنا في أن يتوصلا إلى اتفاق حول هذه الصفحة بأكملها خلال هذا الأسبوع. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتفق الطرفان على تدابير بناء الثقة وأن يشرعا في تنفيذها، خاصة وأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تواجه الآن تحفيضات وشيكة. ومع إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، سيصبح من المهم بدرجة متزايدة أن يتخذ الطرفان خطوات ملموسة لتقليل حدة التوتر وزيادة السلامة في المنطقة العازلة.

إن وفد بلادى، وأقول دون خوف مع بقية أعضاء مجلس الأمن، سيشعر بالقلق الشديد إذا لم تتوصل الجولة الحالية للمفاوضات في هذا الأسبوع إلى نتيجة ايجابية. وإذا حدث ذلك فيتوقع وفد بلادى من الأمانة العامة أن ترفع إلى المجلس تقريرا عن الجهة التي تعتقد الأمانة العامة أنها تحمل المسئولية، وكذلك معلومات عن الطريقة التي ستتجري بها متابعة هذه المفاوضات. وسيكون المجلس، بعد حصوله على هذه المعلومات، في وضع يمكنه من دراسة الخطوات التالية، التي قد تشمل اتخاذ قرار جديد.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب، بالنيابة

عن وفد بلادى، عن سرورنا البالغ إذ أمكن الاتفاق على هذا النص. إننا نرحب كثيرا الترحيب بأن تمويل قوة حفظ السلام الهامة هذه قد وضع أخيرا على أساس منصف وسليم. وهذا يؤكد الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على مشكلة قبرص.

ولكن لا بد لي أن أقول إن صبر المجلس، فيرأى، ليس بغير حدود. ووفد بلادى يشعر بقلق شديد إذ بلغه أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في المحادثات الجارية الآن. ولا أود أن أحاول في هذه المرحلة أن أستبق الحكم على السبب في ذلك - فهذه مسألة متروكة للأمين العام - ولكنني أضم صوتي إلى سفيرة الولايات المتحدة في القول بأنني آمل أن يحيطنا الأمين العام علمًا إذا رأى أن أحد الطرفين يتحمل مسؤولية أكبر من الطرف الآخر عن الفشل في إحراز التقدم.

لا أود الآن أن أنظر إلى الجانب السلبي. فحكومة بلادى تود أن تشجع الطرفين على إيلاء تأييدهما الكامل لجهود الأمين العام، ولا سيما للوثائق الثلاث التي عممتها على الطرفين بشأن تدابير بناء الثقة.

ونعتقد أن تدابير بناء الثقة هذه ستتمثل، إذا اتفق عليها هذا الأسبوع، خطوة حقيقة نحو الأمام، وستهيئ مناخاً مختلفاً للغاية في الجزيرة يساعد على إجراء محادثات أوسع بشأن مجموعة الأفكار. ولهذا فإننا نحث الطرفين على التفاوض بجدية ومرؤنة بشأن مجموعة الأفكار التي قدمها الأمين العام. وإنني أكرر الرأي الذي أعربت عنه سفيرة الولايات المتحدة بأنه قد يكون من الضروري لمجلس الأمن أن يتناول هذه المسألة بعد انتهاء جولة المحادثات هذه، ولكن دعوتنا تأمل أن تسودها روح إيجابية ومتقابلة، لا أن تواجه مرة أخرى عدم إحراز تقدم.

السيد مريمي (فرنسا) (ترجمة شفووية عن الفرنسية): إن اتخاذ هذا القرار اليوم، في الوقت الذي تناقش فيه الطائفتان القبرصيتان، تحت رعاية الأمم المتحدة، مستقبلهما، يبدو لي أنه يمثل دليلاً قاطعاً على تأييد المجتمع الدولي للتسوية السلمية لهذا النزاع. كما إنني أرى في هذه المصادفة حقيقة هامة: إن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص يجب أن تعمل من الآن وصاعداً في ظل إعادة التوحيد والصالحة بدلاً من أن تكون مجرد عازل يحول دون المواجهات العنيفة.

إن المجتمع الدولي باتخاذه هذا القرار يبذل جهداً كبيراً لمساعدة القبارصة. وبينما تزداد عمليات حفظ السلام في المناطق التي تعاني من مآس حقيقة، واضعة أعباء بشرية ومادية هائلة على الأمم المتحدة، فإن آثار هذا النص الجديد ينبغي أن يفهمها المستفيدون من هذه العمليات. إن الموافقة على تغيير تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من المساهمات الطوعية إلى المساهمات الالزامية يعني أنه سيتعين على جميع الدول الأعضاء تحمل المسؤولية في صراع دام نحو ٣٠ سنة، مع أن الخطوط العريضة للمصالحة رسمت منذ أمد بعيد.

إن هذا الجهد يجب أن يلقى ما يقابلها. وتبين صياغة القرار بشكل واضح ما تتوقعه. إن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لن تبقى إلى الأبد. فحين التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة القبرصية، سيكون لها تدريجياً مع الاحتياجات الجديدة الناشئة عن تنفيذ تدابير بناء الثقة والقدم في المفاوضات السياسية، التي تشكل الأفكار التي وضعها الأمين العام عقب المباحثات المكثفة مع جميع الأطراف إطاراً لها.

ومن وجاهة النظر المالية، تم وضع توازن جديد، توازن بين ال拉斯يات الطوعية من جانب المستفيدين من الحماية التي توفرها قوات الأمم المتحدة وال拉斯يات الالزامية من جانب الدول. لقد تم التأكيد على مبدأ المسؤولية الجماعية. ونحن نعلم أهمية كبيرة على ذلك. ولكننا نود أيضاً أن نؤكد على مبدأ هام بالمثل، مبدأ أن المستفيدين يجب أن يساعدوا في تمويل أمنهم، وفقاً لقدراتهم.

فالاحفاظ على التوازن بين الاصهامات الطوعية، الواردة بصورة رئيسية من الحكومتين اليونانية والقبرصية، والجهد الجماعي سيكون أمرا لا غنى عنه للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وسيقوم المجلس في كل عام بإعادة تقييم القوة، على أساس تقرير يعده الأمين العام. وسيستكشف التدابير الضرورية لتكثيف الآلية مع الحقائق السائدة. وستكون، في رأينا، مسألة تحويل تدريجي للوحدات إلى قوة مراقبين حتى يتم تسريحها في نهاية المطاف عندما تسمح بذلك الحالة السياسية. وسيكفل هذا الإجراء الفريد أن تكون حريصين على لا تتعرّض عملية تسوية نحن ملتزمون بها. إن الطرفين المتخاصمين باقيان في نيويورك لفترة أطول. وإننا نطلق آمالا كبيرة على اجتماعهما. وسيكون من دواعي أسفنا أن تصل هذه المحادثات إلى طريق مسدود. إننا نناشد الطرفين أن يتحللا بالقطنة السياسية والشجاعة والكرم، وأن يبدوا ما يلزم من أجل المصالحة وإعادة التوحيد. وتتوقع من الدول الأوروبية التي تؤيد إقامة نظام للأمن الجماعي قائم على التسوية السلمية للمنازعات أن تبدي عزمهما على تنفيذ مبادئها وأن تبذل الجهد التي ينبغي لا تكون انفرادية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أدلني الآن ببيان بوصفي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد لاحظ الوفد الروسي أن القرار الخاص بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص يشير بوضوح إلى أسلوب مشترك لتمويل القوة. فالجزء الرئيسي من نفقات العملية سيغطي على أساس طوعي، في المقام الأول من جانب الأطراف المعنية، وتغطي الجزء المتبقى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونلاحظ أيضاً أن القرار ينص على أن تجري وقت النظر في ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عملية إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بما في ذلك ما للتقدم المحرز في تدابير بناء الثقة ونحو التوصل إلى تسوية سياسية من آثار على مستقبل القوة.

ونأمل ألا تبقى في المستقبل القريب حاجة إلى بقاء القوة في قبرص عندما يتحقق هذا التقدم. وبالنظر إلى هذه العوامل، تمكّن الوفد الروسي من تأييد مشروع القرار الخاص بهذا البند. إن مناقشة تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص سلطت الضوء على السبب الجوهرى للتوتر السائد حالياً في قبرص، ألا وهو المستوى الكبير من المواجهة العسكرية في الجزيرة الذي أدى إلى زعزعة الحالة وجعل من العسير التوصل إلى تسوية عادلة وممكنة التحقيق. ولهذا السبب هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك التدابير التي نوقشت أثناء الجولة الحالية من المحادثات فيما بين الطائفتين. وفي هذا الصدد، نود أن نعبر عن قلقنا الشديد إزاء استمرار تغيب أية نتائج محددة لهذه المحادثات.

ونعتقد أنه إذا لم تتمخض هذه الجولة من المحادثات عن أي نتائج فيجدر بالأمنيين العام عندئذ أن يزود مجلس الأمن بمعلومات مستفيضة تشرح السبب الذي أدى إلى انتهاء المحادثات بهذه الطريقة. وفي ضوء هذه المعلومات قد يكون المجلس بحاجة إلى النظر في خطوات أخرى لتسوية المشكلة القبرصية، بما في ذلك اتخاذ قرار جديد.

وتأييداً للجهود الأمين العام والخطوات المقترحة لإعادة الثقة، نناشد أطراف الصراع إبداء ما يلزم من الإرادة السياسية ومن الواقعية، والاستفادة من الاجتماعات الجارية حالياً من أجل التوصل إلى الاتفاق. واتخاذ هذه الخطوات وتنفيذها وفقاً لجدول زمني محدد بدقة سيكونان الخطوة العملية الأولى صوب التسوية السياسية في قبرص.

نعتقد أن عملية التسوية في قبرص وصلت إلى مرحلة حاسمة. وتم تحديد الخطوط الرئيسية والأساسية لحل المشكلة في مجموعة الأفكار التي قدمها الأمين العام وصادق عليها مجلس الأمن. وهذه الاقتراحات تمثل أساساً معقولاً وملائماً للتوصّل إلى تسوية عادلة وقابلة للتحقيق لصالح القبارصة اليونانيين والأتراك.

تحبذ روسيا التسوية السياسية السريعة في قبرص، وهي على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية الأخرى ومع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتشجيع التوصل إلى الاتفاق الإطاري الشامل لتسوية مسألة قبرص.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتى. بهذا اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

